اللورد كرومر الإمبريالي والحاكم الاستعماري

أوين ، د. روجر.
اللورد كرومر الإمبريالى والحاكم الاستعمارى/ تأليف د. روجر أوين .- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥.
٥٣٧ص.

عرض
د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

ترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يتناول بالدراسة شخصية اللورد كرومر ذلك الحاكم الذى كان بمثابة الحاكم الحقيقى لمصر خلال فترة تقترب من الربع قرن ١٨٨٣ – ١٩٠٧، كما أن مؤلفه **Roger Owen** يُعد من المؤرخين الإنجليز الذين تخصصوا فى تاريخ مصر الاقتصادى منذ ستينيات القرن الماضى، وله دراية كبيرة بسياسة الاستعمار البريطانى فى بلدان الشرق عامة ومصر خاصة.

وبالنسبة لمترجم الكتاب الدكتور رؤوف عباس فإن له باع طويل فى ترجمة روائع الكتب التاريخية؛ والتى تميز خلالها بمشاركة المؤلفين فى توضيح صورة ما يكتبونه خاصة وأنه يعبر باللغة التى يترجم إليها، كما عبّر المؤلف باللغة التى كتب بها، يضاف إلى ذلك أن أسلوب ترجمته يتسم بالوضوح كما يتسم بطريقة أن الإشارة تغنى عن الإفاضة واللفظة عن الجملة.

والكتاب الذى نعرض له يتكون من ٥٣٧ صفحة تشمل عشرين فصلا ومقدمة وخاتمة، وملحقاً للصور، هذا بالإضافة إلى دراسة للمترجم تعَرض فيها لأهمية الكتاب والمنهج الذى اتبعه صاحبه، والوثائق والمصادر التى رجع إليها، كما قام بعمل دراسة نقدية لمحتويات الكتاب.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من أهمية ترجمة هذا الكتاب إلى العربية فإن معظم المعلومات الموجودة به سبق المؤلف فيها بعض الأكاديميين المصريين كما أن هناك مآخذ كثيرة على هذه الدراسة منها أن صاحبها "روجرأوين" اتبع المنهج السردى فى وصف الأحداث أكثر من التعمق فى تحليلها ودراستها، ونظرا لأنه لم يعرف العربية فقد بعض أدوات المنهجية التاريخية؛ حيث اعتمد على وجهة نظر واحدة وهى وجهة النظر الغربية تجاه الأحداث التى تمت فى مصر خلال فترة كرومر مما أوقعه فى العديد من المغالطات، كما أنه قام باقتباس مقولات من سبقوه دون أن يتعرض لنقد بعض مظاهرها ومن ذلك نذكر قوله:

١- إن اللورد كرومر دعا أبرز نقاده من المصريين وهو "سعد زغلول" ليصبح وزيراً للمعارف والحقيقة لم تكن كذلك؛ فسعد زغلول لم يكن أبرز نقاد كرومر، بل كان من مجموعة المعارضة المعتدلة

للاحتلال التى يمثلها تيار "الشيخ محمد عبده"، وأن اختيار كرومر لسعد يرجع لرغبته فى اكتساب ود المصريين بعد أحداث دنشواى، كما أن مصاهرة "سعد" "مصطفى فهمى" رئيس الوزراء، وتركه لمشروع الجامعة كانا من أسباب تقربه من كرومر، والغريب فى الأمر أن المؤلف يتناقض فى قوله فى صفحات أخرى من كتابه فيذكر أن سعد كان أحد المعتدلين وأن ذلك كان من أسباب تعيينه وزيراً.

٢- وقوله: إن "رياض باشا" كان يؤمن بنزاهة الحكم ويمقت الكثير من الوسائل الدكتاتورية مع أن "عرابى" فى مظاهرة عابدين طالب بعزله لاستبداد وزارته.

٣- وذكره عن استراتيجية كرومر فى حكم مصر أنه أبرز قيمة الإصلاح الذى يتم برعاية بريطانيا، وترديده فكرة تقوم على عجز المصريين عن إدارة أمورهم بأنفسهم، وحاجتهم الدائمة للمساعدة الأوروبية.

٤- قول المؤلف: إن كرومر كان مؤسسا لمصر الحديثة، وإن الاحتلال البريطانى لمصر كان إنقاذاً لها من التخلف والقهر، وإن المصريين لا يصلحون لحكم أنفسهم.

٥- فى حديث المؤلف عن الأميرة "نازلى فاضل" صديقة اللورد كرومر ذكر أنها كانت تؤيد ثورة "عرابى" ثم أصبحت شديدة الولاء للاحتلال دون أن يوضح سبب ذلك. والحقيقة أنها إذا كانت قد أيدت "عرابى"، فذلك ليس حبا فى ثورته بل كان نكاية فى الخديوى توفيق ابن إسماعيل الذى سلب عرش والدها، ولم يكن حبا فى الحركة الوطنية.

٦- قول المؤلف إن "اللورد كتشنر" قام بقصف قبر المهدى ونبشه وإلقاء رفاته فى النيل، وعدم اعتراض كرومر على ذلك بحجة أنه كان ضروريا دون أن يتعرض لأهمية المحافظة على حرمة الموتى أو أى أسباب إنسانية أخرى.

٧- قول المؤلف: إن كرومر كان لا يعارض فكرة قيام صناعة حديثة فى مصر، ولكنه كان يرى أن تشجيع الصناعة لا يجب أن يتم على حساب الواردات الرخيصة من المنسوجات اللازمة لكساء الجماهير الفقيرة فى مجتمع غالبيته من الفلاحين. وفى الحقيقة أن كرومر كان يرغب فى استمرار مصر دولة زراعية تمد مصانع لانكشير وغيرها بما يلزمها من مواد خام.

٨- قول المؤلف: إن كرومر ذكر فى الخطبة التى ألقاها فى وداع جورست فى ٢٣إبريل ١٩٠٤ أنه كان ضمن أحد أعضاء فرقة صغيرة من الأوروبيين الذين جعلوا همهم الأساسى تطبيق سياسة مصر للمصريين، وهى سياسة لا تهدف إلى أن يكون حكم مصر مقصورا على أبنائها، ولكنها تعنى مناسبة الأمر المقترح لمصالح سكان مصر مهما كانت أصولهم القومية أو عقيدتهم الدينية بمعنى إقناع الدول الأوروبية بالتنازل عن حقوقها من الامتيازات إلى حكومة مصرية خاضعة للسيطرة البريطانية، فكيف تكون مصر للمصريين فى وجود حكومة خاضعة للإنجليز!!؟

٩- قوله: إن المصريين لا يمثلون أمة، ولا يستطيعون إدارة أمور بلادهم فى حاجة إلى إعادة نظر، كما أن ذكره أن مصر دائما كانت أم الارتجال وابنه عم الخديعة فى حاجة إلى ردود موضوعية عليه.

١٠- ذكره أن تسوية مسألة طابا لم تتم نهائيا إلا عندما تنازل الإسرائيليون عن فندق طابا للمصريين. وهذه مغالطة كبرى لأن ما حدث لم يكن تنازلا من إسرائيل بل استعادة لحق مغتصب بالعدوان. قوله: إن محاكمات دنشواى رغم قسوتها كانت عادلة وضرورية مع أن العالم المتحضر كله اعترض عليها.

١١- تأكيد المؤلف أن اللورد كرومر قدم استقالته فى ٢٨مارس ١٩٠٧ لأسباب صحية فى المحل الأول حيث إن صحته قد بلغت حدا كبيرا من التدهور، وأنه كان لديه من الأسباب العائلية ما دفعه إلى ذلك، كما أن طبيبه الخاص كان قد نصحه بترك مصر.

وفى رأينا أن أحكام دنشواى القاسية، وثورة الرأى العام البريطانى عليها كانت من الأسباب الأساسية فى الاستقالة ؛ خاصة وأن كرومر كان يشكو من تدهور صحته منذ عام ١٨٩٨ وإذا رجعنا إلى ما كتبه "مصطفى كامل" فى اللواء، و"لطفى السيد" فى الجريدة نجد ما يؤكد ذلك، ومع كل ذلك فهناك موضوعات جديرة بالاعتبار والتقدير فى الكتاب منها:

١- اختيار اللورد كرومر اسم البلدة التى ولد بها ليحمل اسمها، فعندما حصل على رتبة "اللورد" فى مارس ١٩٨٢ غير اسمه من "إيفلين بارنج" وأصبح "اللورد كرومر".

٢- اعتراف المؤلف بسيطرة الطبقية والمحسوبية على المجتمع الإنجليزي، وكشفه عن أخلاقيات المجتمع الرأسمالى، فانتماء، كرومر الطبقى، وانتسابه إلى أسرة بارنج المصرفية الشهيرة هو الذى ساعده على الوصول إلى ما وصل إليه من مناصب. فبالرغم من أنه كان تلميذا مهملا يتسم بالكسل والمشاغبة والخروج على النظام، والتحايل للتهرب من استذكار دروسه، وعمل الواجبات المقررة عليه فإن مركز أسرته ساعده على اجتياز مرحلة القبول بالمدارس وإلى الالتحاق بالجيش كضابط بعد أن توسطت له والدته عندما أسرعت بالتوجه بعربتها إلى قيادة الجيش عندما رفضت الأكاديمية الملكية العسكرية قبوله بسبب ضعف بصره، يضاف إلى ذلك أنه عندما قبل بهذه الأكاديمية لم يكن متميزا، كما أنه لم ينل أى جائزة تؤهله لدخولها، وهذا يذكرنا بما حدث مع "رونا لدستورس" السكرتير الشرقى بدار المعتمد البريطانى والمندوب السامى فى القاهرة فى الفترة من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٧ والذى تألق نجمه وحصل على مناصب عالية من خلال وساطة خاله "هنرى كوست" وبتوصية من "الليدى كرومر".

ومع ذلك فإن انتماء كرومر إلى عائلة بارنج كان فرصة متاحة أمامه للتعرف على بعض ما يتصل بالسياسة الدولية والأمور المالية.

٣- ما ذكره المؤلف حول رفض كرومر لخصخصة سكك حديد مصر بحجة أن ذلك يقلل من فائدة الإدارة الحكومية للسكك الحديدية يضرب مثالا للذين يفكرون فى خصخصة السكك الحديدية فى الوقت الحالى، ويجعلهم يتريثون قبل الإقدام على هذه الخطوة.

٤- ما ذكره المؤلف عن الصراع بين الثقافتين الفرنسية والإنجليزية فى مصر، ومحاولات "كرومر" الحد من النفوذ الثقافى الفرنسى باستخدام المعلمين الإنجليز، وإقامة رأس جسر من نظارة الأشغال العمومية والمعارف لنشر تعليم اللغة الإنجليزية. ويعد حجر الزاوية فى تلك السياسة تعيين الاسكتلندى "دوجلاس دنلوب" **Douglas Dunlop** لتعليم الإنجليزية فى مدارس القاهرة عام ١٨٨٩، وتلا ذلك تعيينه مفتشا بالمعارف فى يناير ١٨٩٠ وقد عرف "دنلوب" بصرامته ومحدودية تفكيره، ولقد كان البحث عن سبيل للحد من النفوذ اللغوى الفرنسى فى مصر يحتل أولوية خاصة عند كرومر، ولذلك شجع على تأسيس المدرسة الخديوية الثانوية بالقاهرة عام ١٨٨٩ لمواجهة المدرسة التوفيقية التى كانت تحت سيطرة الفرنسيين، وجعل بالخديوية قسما لإعداد معلمى

اللغة الإنجليزية، وكان هَمّ "دنلوب" تدريس الإنجليزية، وجلب المزيد من المعلمين الإنجليز إلى مصر ولعل كرومر كان يرمى إلى استخدام دنلوب لعمل انقلاب فى التعليم حتى يتم وضعه تحت السيطرة الإنجليزية. وظل دنلوب بمثابة المحرك الأساسى لسياسة تعليمية تهدف إلى مواجهة النفوذ الثقافى الفرنسى، وتحجيم حاجات مصر إلى التعليم من خلال هيكل بيروقراطى مركزى على درجة شديدة من الصرامة.

٥- تعرض المؤلف لصلة كرومر بالمستر بلنت، والتناقض البَيّن بينهما فى الأفكار، خاصة حول مسألة الإفراج عن "عرابى" والسماح له بالعودة إلى مصر، ورفض كرومر لذلك، وحول زيارة بلنت **Blunt** لبعض القادة الوطنيين فى السجن دون الحصول على ترخيص رسمى بذلك، مما دفع كرومر إلى منعه من زيارة مصر لمدة ثلاث سنوات.

٦- توضيح المؤلف أن كرومر كان ضد فكرة تسليم "عرابى" للخديوي وإعدامه وتفضيله فكرة النفى بدلا من الإعدام.

٧- توضيح المؤلف أن كرومر كان يفضل فكره انفصال مصر عن الدولة العثمانية، وكان همّه أن يستأثر بالسلطان الفعلى بموافقة الدول الكبرى.

٨- معارضة كرومر لفكرة فرض الحماية البريطانية على مصر بعد هزيمة العرابيين، وذلك عندما طرح "اللورد جرانفيل" وزير خارجية بريطانيا هذه الفكرة عليه، وإصرار كرومر على الرفض.

وعلى كل حال فإن هذا الكتاب رغم ما فيه من ملاحظات منهجية خاصة وأن صاحبه يروى التفاصيل دون أن يتعرض لنقد بعض مظاهرها، وإذا قام بذلك لجأ إلى اقتباس مقولات الغير ممن سبقوه فإنه يحمد لصاحبه أنه رجع إلى أوراق كرومر الخاصة، ووثائق وزارات الحرب، والمستعمرات والخارجية، وأن يخرج لنا هذه الترجمة الغنية بالمعلومات عن رجل حكم مصر فترة تقل كثيرا عن الربع قرن، ومع ذلك فلعل ما يثير عجب القارىء لهذا الكتاب إغفال المؤلف للعديد من الدراسات التى كتبها الباحثون المصريون فى الجامعات المصرية.

وفى النهاية يمكن القول إن المادة التى جمعها المؤلف خاصة الأوراق الخاصة والمصادر الإنجليزية المختلفة عن اللورد كرومر قد ألقت المزيد من الضوء على ما هو معروف عن كرومر، كما أضافت العديد من المعلومات عن حياة كرومر الخاصة، وسيرة حياته منذ خدم فى جزيرة كورفو اليونانية وجزيرة مالطة، وفى إدارة المخابرات، وكسكرتير خاص لنائب الملك بالهند، ثم كمندوب إنجليزي بصندوق الدين العام فى مصر، وكمراقب مالى بالمراقبة الثنائية التى فرضها الإشراف الأوروبى على المالية المصرية، وكعضو مالى بمجلس نائب الملك بالهند وحتى استقربه المقام كمعتمد بريطانى فى مصر.